البعثات العلمية في مصر في الفترة ١٩٥٢ ـ١٩٧٠

إعداد

دينا عبد الحميد محمد

طالبة دكتوراه قسم التاريخ كلية البنات جامعة عين شمس

إشراف

أ.د/ خلف الميري

استاذ التاريخ الحديث كلية البنات جامعة عين شمس

أ.د/ جمال شقرة

استاذ التاريخ بكلية التربية جامعة عين شمس

تعد البعثات العلمية التي خرجت من مصر إحدى الوسائل التي ساعدت في إعداد الكفاءات العلمية داخل الدولة المصرية ، حيث بدأت حركة البعثات العلمية خلال مراحل زمنية عديدة متجهة نحو دول مختلفة؛ انطلقت بعثات علمية خلال المرحلة الجامعية بهدف الحصول على درجات علمية أعلى كالماجستير أو الدكتوراه، وكذلك إعداد بحوث ودراسات في مجالات بعينها ساعدت بلا شك في تطوير وتحديث العملية التعليمية من جهة؛ وزيادة القدرات الذهنية والعقلية لدى المبعوث الذي هو في الأصل يُعد كفاءة في دولة ينقصها الأدوات العصرية والقدرات المادية للوصول إلى أداء علمي أفضل انعكس بالضرورة على الارتقاء بالمستوى الثقافي والعلمي للمجتمع المصري.

ومن الضروري معرفة أن البعثات التى خرجت من الدولة المصرية كانت فى شكل ثلاث فئات؛ كانت الفئة الأولى هي البعثات التى خرجت في إطار رسمى من خلال جهات محددة، والثانية كانت الأفراد الذين خرجوا للدراسة فى الخارج على نفقتهم الشخصية ، أما الثالثة فكانت من المبعوثين الذين اكملوا دراستهم أو لم يتمكنوا من استكمال دراستهم وقرروا الاستقرار بالمهجر وعدم العودة مرة أخري.

كانت معظم الكفاءات العلمية المهاجرة إلى الخارج هم الطلاب الذين أُبتعثوا على نفقة الدولة وبعد انتهاء فترة الدراسة فضلوا البقاء في الدول التي درسوا فيها؛ مما تسبب في إهدار المال العام؛ حيث أُنفقت مبالغ طائلة في تمويل دراستهم ومعيشتهم في الخارج.

وقد أطلق أسماء مختلفة على ذوى الكفاءات منها: أصحاب المهارات والمواهب والمخترعون، وقد اشتملت على الطلاب الذين سافروا إلي الخارج من أجل الدراسة، أو الاختصاصيين الذين سافروا بلا عودة، غير أن هجرة العقول شملت الأطباء والمهندسين والعلماء، أي أصحاب الكوادر والمهارات الجامعية العلمية والتقنية، ومن مرادفات هجرة الأدمغة، هجرة العقول والكفاءات والعلميين، وتعد الدول المتقدمة من أكثر الدول استقطابا لهم وفى مقدمتها الولايات المتحدة وكندا وفرنسا، حيث تقدم لهم تلك الدول امتيازات لا توفرها لهم دول المنشأ، وتأتى مصر في مقدمة تلك الدول المصدرة.

وعلى الجانب الآخر تعمل الدول الجاذبة للكفاءات على استخدام كل السبل لاستكمال طرق الجذب، حيث قامت بتأسيس عدد من الهيئات والمؤسسات والجمعيات التي كان هدفها الأساسي عملية الاستقطاب لجميع الكفاءات العلمية من مختلف دول العالم، ومن تلك المؤسسات: مؤسسة خدمات العمل الدولية، ومركزها الولايات المتحدة، ومؤسسة جامعة الأمم المتحدة ومركزها طوكيو، وغيرهما من المؤسسات التي تقدم المنح الدراسية والبعثات لذوي الكفاءات من أجل جذب المزيد منهم [(i)].

ولنا أن نتفق أولا على أن حركة البعثات الدراسية كانت حلقة فعَّالة منذ بداية نشأتها لذلك سوف نتوقف عندها لنرى بوضوح من جهة دور الدولة في تنمية تلك الحركة ومدى الاستفادة منها، ومن جهة أخرى دور الفرد المهاجر من خلال دولته في تلك المنظومة العلمية على النحو التالي :

البعثات العلمية

منذ عصر محمد علي وخلفائه كانت البعثات العلميةرافدًا أساسيًّا من روافد النهضة الوطنية، ومع إنشاء الجامعة عام ١٩٠٨ قامت بإرسال البعثات العلمية من أجل تكوين فريق من الأساتذة للتدريس بها حيث تقرر أن تكون الإقامة فى أوروبا طوال مدة البعثة للحصول على أعلى الشهادات العلمية فى تخصصات مختلفة على أن تقوم لجنة فنية باختيارهم، وقد قررت الأخيرة إرسال البعثة الأولى، والتى ضمت أحد عشر طالبًا إلى إنجلترا وفرنسا فى تخصصات علمية أكثر منها أدبية[ii].

وكان هناك لكل طالب ملف خاصبه يحفظ لدى مجلس الإدارة بحيث يدون فيه خطوات كيفيه تحصيلة للعلوم من خلال ما يسجله مندوبون مكلفون من الجامعة بمراقبتهم، فضلا عن إرسال الطلاب لخطابات كتقرير عن حالتهم العلمية والمعيشية هناك، وفى حال تقصير الطالب أو تأخره عن إرسال هذا التقرير يتم خصم مبلغ من راتبه حسبما يرى مجلس الإدارة، ولنا أن نقول إن مسألة متابعة وضع المبعوثين للخارج كانت متبعة منذ نشأه الجامعة لكي تضمن الأخيرة سيطرتها على الطالب حتى أنها كانت تشترط أمرًا واحدا وهو التزام الطالب بالتدريس فى الجامعة المصرية بعد الانتهاء من بعثتة الدراسية[iii].

وفى بداية الثلاثينيات اقترحت وزارة المعارف العمومية بعد أن ضمت الجامعة إليها ١٩٢٥، وضع نظام خاص للطلبة المصريين الذين درسوا في الخارج وغير خاضعين لإدارة البعثات العلمية، بحيث روعى في ذلك حسن سيرهم وسلوكهم، واستخدامهم في الوظائف الحكومية، ومنحهم الإعانات وإلحاقهم بالمدارس العليا أو الكليات الجامعية. وتمت الموافقة على هذا الاقتراح في ٢٠ سبتمبر ١٩٣١، حيث تبين أن بعضًا من الطلبة الذين درسوا في الخارج انقطعت بهم أسباب المعيشة ولجأوا إلى وزارة المعارف أو الأوقاف يطلبون معونة مالية لإتمام دراستهم وقد مُنحوا هذه الإعانة تحت تأثير عامل الرغبة في تمكينهم من إتمام هذه الدراسة، ومنهم من قام بتقديم طلبات التحاق بالوظائف الحكومية أو الترخيص لهم بمزاولة مهنتهم قبل إتمام الدراسة أو بعدها؛ لذلك قامت وزارة المعارف بمتابعة وضع هؤلاء الطلاب وتقصي أحوالهم وأوضاعهم العلمية والمعيشيةمن أجل الموافقة على النظر في أمر إعانة أحدهم [iv].

ويجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية كانت في ذلك الوقت دءوبة على مساعدة المبعوثين في الحصول على أعلى المؤهلات وعلى تطوير إمكانياتهم العلمية والثقافية ومتابعة وضعهم أثناء وجودهم وإقامتهم بدول الغرب وتحقيق الاستفادة المرجوه من إرسالهم للخارج.

وفى الخمسينيات كانت هناك مكاتب خاصة بالبعثات التعليمية؛ بحيث أمكن متابعة المبعوثين خلال فترة دراستهم، وقد انتشرت تلك المكاتب في دول مختلفة إلا أن مجلس الوزراء عام ١٩٥٢ أصدر قرارًا بإلغاء بعض تلك المكاتب وإحالة أعمالها التي قاموا بها إلى السفارات والمفوضيات والقنصليات في تلك الدول، ومنها: مكاتب البعثات في فرانكفورت وجنيف ومدريد، وكان السبب وراء ذلك قلة أعداد المصريين المبعوثين في بعثات تعليمية في تلك الدول، وقد كان مكتب البعثات في مدينة فرانكفورت مشرفًا على الطلاب المصريين في ألمانيا والنمسا، ورغم ذلك أحيلت الأعمال إلى القنصلية المصرية في فرانكفورت والمفوضية المصرية في فيينا إلى جانب الأعمال الأساسية للقنصليتين[v].

أما بالنسبة لوضع الطلاب في الدول الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة والذين وصلت أعدادهم إلى مئات الطلاب المصريين الذين درسوا مختلف العلوم في جامعات مختلفة؛ فإن الحكومة المصرية قامت بتكليف أحد المسئولين عن وضع هؤلاء الطلاب عن طريق وزارة المعارف بالإشراف على هؤلاء الطلاب ودراستهم وأوضاعهم بالمهجر، فضلا عن مسئولية الملحق الثقافي في تتبع تطورات العملية التعليمية وحضور المؤتمرات الثقافية والتعليمية، ونظرًا لكثرة الأعباء والمسئولية الواقعة على تلك المكاتب فكان من الضروري الحفاظ على وجودها، لكن مع تطبيق أقصى قواعد الاقتصاد، بمعنى تدبير التكاليف بشكل كبير.

وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ ، في عهد ثورة يوليو، سعت وزارة المعارف لدى مجلس الوزراء لإعادة النظر في القرار الخاص بإغلاق مكاتب البعثات، والإبقاء عليها في لندن، وواشنطن، وباريس، وأكاديمية روما على أن يتم تخفيض عدد الموظفين، وإيفادهم من خلال الإدارة العامة للبعثات باعتبارها الإدارة الحكومية الوحيدة التي تشرف على شئون المبعوثين في الخارج[vi].

وفى٧ يوليو ١٩٥٤ قرر مجلس الوزراء وضع أعضاء الإجازات الدراسية تحت الإشراف الكامل للإدارة العامة للبعثات، وعدم الترخيص بالخروج إلا إذا أفادت الإدارة أنهم قد استوفوا كافة الشروط التي نصت عليها لائحة البعثات، حيث صدرت مذكرة من الإدارة العامة للبعثات التابعة لوزارة التربية والتعليم بشأن أعضاء البعثات والإجازات الدراسية الذين سافروا للخارج قبل استيفاء الإجراءات التي نصت عليها لائحة البعثات والإجازات الدراسية وما اقترحته الإدارة العامة للبعثات وموافقة المكتب الفني بها[vii]. بحيث قامت تلك المكاتب بأعمال الملحق الثقافي في تتبع تطورات التعليم وحضور المؤتمرات الثقافية والتعليمية وحتى تتمكن تلك المكاتب من تطبيق أقصى قواعد الاقتصاد. وقد اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الملزمة للمبعوثين.

ومع ازدياد عدد الطلاب إلى ثلاثمائة طالب قامت مكاتب البعثات في تلك الدول برفع مذكرة لمجلس الوزراء بشأن إنشاء مكتب للبعثات بـ"بون" للإشراف على الطلاب المصريين نتيجة لزيادة الأعداد، وبناء عليه اقترحت وزارة التعليم العالي إعادة فتح المكتب الخاص بالبعثات بألمانيا ليكون مقره هذه المرة مدينة بون للإشراف على الطلاب المصريين المبعوثين إلى كل من ألمانيا والنمسا وسويسرا وهولندا وبلاد شمال أوربا ويندب له مدير يعاونه كاتب حسابي ويقتضى الأمر زيادة الاعتمادات المالية وتخصيص مبلغ ١٠٠٠ جنيه للبعثات العلمية تحت بند (مصروفات عمومية[viii])، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ مارس ١٩٥٥ على ما جاء بالمذكرة وإبلاغ الوزارات مثل: الخارجية – والتربية والتعليم – والمالية بالموافقة[ix].

كما سعت فيينا إلى تطوير وضعها من خلال جذب أكبر عدد من الطلاب المتميزين من مختلف دول العالم ومنها مصر، فضلا عن احتوائها على علماء متميزين في تخصصات عدة؛ مما دفع هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٧ لاختيار فيينا مركزاً عالميا للدراسات الذرية بسبب وجود عدد من الأساتذة الحاصلين على جائزة نوبل في الطب والعلوم، ومن هنا تأتى الفائدة المرجوة من تشجيع طلاب الدراسات العليا من المصريين للعمل تحت إشراف الأساتذة المتميزين[x].

هذا وقد نص القانون (١١٢) لسنة ١٩٥٩ خاصة المادة رقم (٣١) المتعلقة بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح على "أن يلتزم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى إلحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها في البعثة أو الإجازة الدراسية بحد أقصى سبع سنوات لعضو البعثة، وخمس سنوات لعضو الإجازة الدراسية[xi]؛ بغرض الاستفادة مما وصل إليه المبعوث من علم وخبرة في دولة البعثة لكي يكون لمصر مردود إيجابي عند خروج الكفاءات للخارج.

وقد صدر ذلك القانون بعد استقرار نسبة كبيرة من المبعوثين بالخارج وعدم العودة مرة أخرى، وإذا رجع المبعوث بعد فترة تزيد على سبع سنوات فهو ملزم بالعمل لدى الجهة التي أوفدته حوالي أربعة عشر عامًا، حيث يعوض عن كل سنة قضاها بالخارج سنتين في الداخل حتى يتسنى للجهة التي أوفدته الاستفادة من العلم والخبرة التي تمكن من تحصيلها.

كما تم رفع مذكرة من وزارة التربية والتعليم إلى مجلس الوزراء بهدف إعادة فتح مكتب البعثة التعليمية المصرية بسويسرا وإنشاء مكتب آخر بالنمسا، يندب لكل منهما مدير يقوم بأعمال الملحق الثقافي ويعاونه كاتب حسابات وذلك لمواجهة زيادة أعداد الطلاب[xii].

وتلقت الإدارة العامة للبعثات من مكتب البعثات بفيينا أن عمداء الكليات بالنمسا أبدوا استعدادهم لقبول أكبر عدد من الطلاب المصريين الذين تابعوا دراستهم بفرنسا في فروع الطب والكيمياء والطبيعة، وإنه إذا شاء هؤلاء الطلاب أن يتحولوا إلى بلاد أخرى غير إنجلترا وفرنسا لإتمام دراستهم؛ فلا مانع في ذلك.

إن سفر أعداد من الطلاب إلى الخارج، إما لأنهم موهوبون، بشكل غير اعتيادي ويمكنهم الحصول على منح دراسية أو لأنهم من عائلات غنية، وبالتالي اندفعوا إلى التواؤم مع أسلوب الحياة الأجنبية وطرقها حتى استقروا في الدول التي درسوا فيها، إذ إن فرصة سفرهم وفرت لهم الاطلاع على تجارب المجتمعات الأخرى والتأثر بما هو موجود فيها من وسائل العيش، إضافة إلى توفر الجو العلمي المناسب بالمقارنة بين الحالة الموجودة في بلادهم وبين ما هو موجود في الدول المتقدمة.

وكان الهدف من احتكاك الطلاب المصريين بتلك النخب المتميزة لكي يتمكنوا من محاكاة واتخاذ القدوة والنموذج العلمي والواقعي للعلماء الذين أحبوا العلم وشغفوا بالبحث العلمي وأنهمكوافي تحصيله سنوات من عمرهم[xiii].

- **البعثات المرسلة[*]**

أما بالنسبة للبعثات العلمية التي تم إرسالها من مصر من أجل الحصول على فرصة التعليم أو التدريب فقد صدرت عن عدد من الجهات منها وزارة التربية والتعليم ووزارة الخارجية ووزارة الصحة العمومية، التي قدمتها عدد من الدول الغربية لعدد من الكفاءات العلمية، وقد اتخذت عدة أشكال، فكان منها: إجازات علمية، وبعثات دراسية، وبعثات علمية، وبعثات تدريبية في تخصصات مختلفة، ممنوحة من عدة دول مختلفة، ولفترات زمنية متفاوتة.

ويوضح لنا الجدول التالى (**) عدد البعثات العلمية التي تم الترشيح عليها خارج الخطة الثانية للبعثات إبتداء من أول نوفمبر ١٩٦٧ حتي ٣١ أغسطس ١٩٧٠.

جدول(*)

البعثات التي تم الترشيح عليها خارج الخطة الثانية للبعثات إبتداء

من أول نوفمبر ١٩٦٧ حتي ٣١ أغسطس ١٩٧٠

الجهة	نوفمبر ١٩٦٧ حتي نهاية ديسمبر		أول يناير ١٩٦٩ حتي نهاية ديسمبر ١٩٦٩		أول يناير ١٩٧٠ حتي ٣١ أغسطس ١٩٧٠		الإجمالي	
الجهة الموفدة	علمي	عملي	علمي	عملي	علمي	عملي	علمي	عملي
جامعة القاهرة	٥٨	٢٦	٤٧	٤٢	٢٢	٢٧	١٢٨	٩٥
جامعة عين شمس	٤٤	١٠	١٠	١٠	٩	٧	٦٣	٢٧
جامعة الأسكندرية	٣٥	١١	١٨	١١	-	٦	٥٣	٢٨
جامعة أسيوط	٢٠	٦	٢	٣	١	٣	٢٣	١٢
جامعة الأزهر	١٤	٢	١٣	٧	١٣	٤	٤٠	١٣
وزارة التربية والتعليم	١	٧٨	٢	٤١	٦	١٣٥	٩	٢٥٤
وزارة النقل	-	١٦	٢	٤١	١	٣٣	٣	٩٠
وزارة المواصلات	-	٢٦	-	١٢	-	٣	-	٤١
وزارة الري	٢	٦	-	٩	-	٩	٢	٢٤
وزارة العمل	-	٨	-	٢٨	-	٥	-	٤١
وزارة الصناعة	١٠	١٨٠	٨	٢٥٥	٩	١٠٨	٢٧	
وزارة الأوقاف	-	-	-	١	-	٢	-	٣
وزارة البحث العلمي	٨	٥٧	١٥	٣٢	٢	٢٥	٢٥	١١٤

(*) البعثات، البعثات التي تم الترشيح علميا خارج الخطة الثانية للبعثات،عام ١٩٦٧ -١٩٧٠، الكود الأرشيفي ١٥٩٥٣٥ -٤٠٣١.

الجهة	نوفمبر ١٩٦٧ حتي نهاية ديسمبر		أول يناير ١٩٦٩ حتي نهاية ديسمبر ١٩٦٩		أول يناير ١٩٧٠ حتي ٣١ أغسطس ١٩٧٠		الإجمالي	
وزارة التعليم العالي	٢٦	٢٧	١٢	٢٥	٣	٢	٤١	٥٤
وزارة الزراعة	٥	٤٢	٣	٦٧	-	١٧	٨	١٢٦
وزارة الصحة	١٠	٥٠	٧	٢٦	٣	٧	٢٠	٨٣
وزارة الإرشاد	-	١٢	٢	١٥	١	٦	٣	٣٣
وزارة السياحة	-	٤	١	٣	-	-	١	٧
وزارة استصلاح الأراض	-	٦	١	٨	-	٢٠	١	٣٤
وزارة الثقافة	-	١٣	-	١	١	٢	١	١٦
وزارة الخزانة	١	١٢	٢	٢	١	١	٤	١٥
وزارة العدل	٢	٦	٤	٦	٢	٣	٨	١٥

تنوعت الجهات التى ارسلت البعثات العلمية للخارج من قِبل عدد من الجامعات والوزارات المصرية للدراسة والعمل في عدد من دول العالم، وكانت جامعة القاهرة لها النصيب الاوفر والذى وصل إلى ٢٢٣ مبعوثمن بين الجامعات، بينما رشحت وزارة التربية والتعليم ٢٦٣ مبعوث خلال الفترة المذكورة.

* * *

وعلى الرغم من السياسة التي انتهجتها الحكومة لتشجيع البعثات والتي اعتبرت النواة الأساسية للمهاجرين من ذوى الكفاءات العلمية، فإنها أيضا عملت على جذب الخبراء والعلماء من أجل الاستفادة منهم كخبراء في تخصصاتهم بهدف ملاحقة التطور السريع في مجالات بعينها مثل استعمال النظائر المشعة في العلاج والتشخيص الطبي، والاستفادة بهم في إنشاء وحدات خاصة بالإشعاع الذرى. وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ أكد أحد خبراء (***) النظائر المشعة على وجود أخصائيين مصريين يمكنهم إحراز تقدم ملموس في هذا التخصص، ولكن بسبب عوامل كثيرة منها ضعف الإمكانيات المادية في مصر، فإن ذلك حال دون تحقيق هذا المسعى، لذا تم تشكيل ثلاث مجموعات من العلميين المتخصصين في ذلك المجال للسفر إلى الولايات المتحدة للحصول على مزيد من التدريب، وتم إرسالهم بالفعل في ١٢ يناير ١٩٥٥[xiv].

وقد استمر إرسال البعثات المختلفة من كليات العلوم والطب لدراسة النظم الجامعية، كما أرسلت وزارة الخارجية عددًا من الخطابات الموجهة لسفراء مصر في عدد من الدول المستقبلة للبعثات من أجل مساعدتهم لإتمام المهام المنوطة بها[xv].

وفى العامذاته (١٩٥٥) أرسلت وزارة الحربية طلبًا إلى مجلس الدولة لإرسال مبعوثين خاصين بها وفقًا للباب الأول للبعثات؛ والذي جاء فيه:

مادة ١- يجوز لوزارة الحربية لسد حاجاتها أن توفد مبعوثين إلى الخارج للقيام بدراسات عسكرية أو علمية أو فنية للحصول على مؤهل علمي؛ أو لكسب مران علمي إذا لم يتوفر ذلك في مصر، ويجوز في جميع الأحوال أن يكون عضو البعثة مدنيا.

مادة ٩- مع عدم الإخلال بالحقوق الخاصة بالجهة الملحق بها المبعوث، تكون الاختراعات والبحوث التي يبتكرها عضو البعثة أثناء بعثته وبسببها (المقصود بسبب البعثة) ملكا للدولة في الحالتين الآتيتين :

أ- إذا جاء الاختراع أو البحث نتيجة لدراساته وتجاربه المتصلة بالبعثة.

ب- إذا جاء الاختراع أو البحث على صلة بالشئون العسكرية[xvi].

وفى نفس الوقت إذا كان الاختراع صالحًا للاستغلال المالي استحق العضو تعويضًا عادلًا تقدره اللجنة العليا للبعثات.

مادة ١٣ – على عضو البعثة أن يقدم نفسه للإدارة أو المصلحة التابع لها خلال يومين على الأكثر من تاريخ وصوله إلى مصر[xvii].

كانت القرارات السابقة خاصة بلائحة البعثات والإجازات الدراسية لوزارة الحربية على اعتبار أنها جهة عسكرية[*]؛ لذا كانت تتميز بقواعد أكثر صرامة، وتطبق بشكلٍ عملي، ولم تكن تلك القواعد والمواد قد عمت على كافة الأبحاث والاختراعات التي يقوم بها العلماء المصريون في مختلف التخصصات ولأيه دولة.

قامت إدارة البعثات في الخمسينيات بحساب التكلفة المادية لوزارة التربية والتعليم فوجدت أن إرسال عدد من أعضاء البعثات لإيطاليا- على سبيل المثال –خلال شهرين بلغ حوالي ٣١٦,٦٨٤، بينما بلغت لعدد آخر من الطلاب المبعوثين لدول مثل[xviii]: (بلجيكا، فرنسا، النمسا، إنجلترا) في ٢٨ مارس ١٩٥٦ وصلت إلى ١١٨٧، وكانت تكلفة البعثات المتوجهة من مصر إلى بعض الدول حتى ٦ مارس ١٩٥٦ وصلت إلى ٣٢٥٦٧، وهذا يُعد مبلغًا كبيرًا بالنسبة للخمسينيات[**].

وفى عام ١٩٥٩ تم إخضاع البعثات لقانون ١١٢ فى شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح بحيث لا يجيز لأي وزارة أو مصلحة أو جامعة أو هيئة أو مؤسسة عامة إيفاد بعثاتها إلا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات[xix].

ومن الملاحظ أنه كلما تم توفير عدد من البعثات، سواء التي ترسل على نفقة الدولة أو على نفقة الجهة المانحة للبعثة، فإننا نجد الجامعات المصرية والمؤسسات البحثية تسرع بإرسال أسماء المرشحين من قبلها، فنجد مثلا أن جامعة القاهرة كانت ترسل حوالي ١٤٥ مبعوثًا في بداية إرسال البعثات، أما جامعة عين شمس فاقترحت ١٣٣ مبعوثًا، وجامعة الإسكندرية اقترحت حوالي ٨٣ مبعوثًا، وجامعة أسيوط اقترحت حوالي ٨١ مبعوثًا، ومؤسسة الطاقة الذرية اقترحت حوالي ٢٩ مبعوثًا، والمركز القومي للبحوث اقترح حوالي ٢٣ فردًا للبعثات؛ حتى وصل عدد

الطلبات المقدمة للبعثات (٢٥٠١) بعثة عام ١٩٦١/٦٠، وقد ضمت تلك البعثات في هذا العام تخصصات مختلفة منها النادرة والدقيقة جدًا.

وفى أبريل ١٩٦٠ قررت اللجنة العليا للبعثات من خلال مذكرة مقدمة من سكرتارية اللجنة العليا والتي أوضحت البيانات والبعثات والجداول والطريقةالمتبعة لإعداد المشروع مدى ارتباطه بالخطة العلمية، واقترح تسمية البعثات غير العلمية ببعثات "الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية" كما وافقت اللجنة على مشروع السنوات الخمس[xx].

وبمرور الوقت تم تشكيل هيئة لخبراء البعثات من ثمانين لجان(وكان اختيارهم بناء على تخصصاتهم العلمية التي ساعدت على أداء هذه اللجنة) وتم اختيارهم من أساتذة الجامعات بموافقة وكيل وزارة التعليم العالي الذي كان حريصًا على توضيح تخصصاتهم العلمية التي تفيد أو ترفع من شأن هيئة الخبراء، وقد عقدت أولى جلساتها في السادس من يونيه عام ١٩٦٢ وكانت الجلسة العاشرة والأخيرة في الخامس والعشرين من يونيه عام ١٩٦٢ وحضرها خمسة وثلاثون طبيبًا كخبراء للبعثات[xxi]، ويعكس انعقاد عشرة جلسات خلال ثلاثة أسابيع مدي اهتمام القائمين على العمل ومحاولة إتمامه بشكل سريع

وفي يناير عام ١٩٦٣ تم إرسال ١٧٣١ بعثة دراسية، وحوالي ٧٩٩ إجازة دراسية اتجهت نحو أثنى عشرة دولة أوروبية، وكانت الولايات المتحدة وكندا أكبر الدول المضيفة للطلاب المصريين المبعوثين للخارج[xxii].

كما تم إيفاد ٤١٠٠ بعثة دراسية إلى الخارج خلال خمس سنوات (١٩٦٩ – ١٩٧٤) بالإضافة إلى ألف بعثة داخلية، وناقشت اللجنة العليا للبعثات برئاسة وزير التعليم العالي-وقتئذ- طريقة تنفيذ خطة إرسال البعثات بشكل تدريجي، بحيث تم إرسال ٢٦٠٠ بعثة علمية للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه في التخصصات الدقيقة للعلوم، و١٥٠٠ بعثة علمية تدريبية من أجل الحصول على خبرة عملية فى تخصصات علمية مختلفة، وتوجهت تلك البعثات إلى الاتحاد السوفيتي وفرنسا وإنجلترا وألمانيا الشرقية ويوجوسلافيا واليابان والهند ورومانيا وإيطاليا وتشيكوسلوفكيا والمجر والنمسا[xxiii].

كما وُضِعَت شروط للاستفادة من المنح الشخصية التي تقدمها الدول المختلفة وكانت هذه الشروط تقضى بأن تعلن كل جهة عن المنح الموفدة، ثم تتولى هذه الجهة فحص طلبات المتقدمين وتحديد أولوياتها بحسب أقدمية المعيد بين زملائه، ثم ترسل الطلبات مصحوبة بتوصية الكلية إلى اللجنة التنفيذية للبعثات التي تقدم تصريحا للموفد في ضوء احتياجات الدولة[xxiv].

كانت هناك بعثات تَشكل من المثقفين والطلاب المتفوقين الذين ذهبوا إلى أوروبا بهدف عودتهم لمصر حاملين ألوية العلم الحديث وأنواع الثقافة المختلفة التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم وطموحاتهم الفكرية والسياسية (فهناك من حاول حصد العلم من أجل تولى مناصب سياسية مرموقة أو تغيير وتطوير الفكر السياسى)، والتي تستهدف رفع البلاد نحو حركة نهضة شاملة، فهؤلاء الأفراد كثيرا ما كانوا روادًا إلى تلك النهضة.

وفي عام ١٩٦٩ قررت اللجنة العليا للبعثات السماح للموفدين لنيل درجة الدكتوراه أو ما يعادلها بالاستمرار في الخارج للتدريب العملي، وذلك دون التزامات مالية على الدولة، بشرط

موافقة الجهة الموفدة من ناحية، وألا تزيد مدة الدراسة والتدريب على خمس سنوات (وقد تزيد بالتنسيق مع اللجنة العليا) من ناحية أخرى[xxv]، ويرجع ذلك في أغلب الظن إلى ما أصاب البلاد بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما كشفت عنه من سوء الأوضاع على كافة الأصعدة؛ لذا غيرت الحكومة سياستها المتبعة تجاه البعثات؛ حيث سمحت بها تارة، وقيدتها وفق شروط معينة تارة أخرى.

كما أصبحت موافقة لجنة القوى العاملة على هجرة أي مواطن من الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجات الجامعية من أجل إتمام الهجرة قانونًا ضروريًّا واجبًا إجراؤه، أما بالنسبة لهجرة المهندسين والأطباء فذلك يتطلب موافقة الوزير المختص، وبصفة عامة أُتيح للتخصصات التي بها فائض عن احتياجات البلاد للسماح لهم بالهجرة، ونظرا لارتفاع الكثافة السكانية في مصر فإن هناك دائمًا فائضًا عما تستطيع البلاد استيعابه وتوظيفه في أماكن تتناسب مع إمكانياته، لكن المشكلة تكمن في خروج المتميزين وأصحاب الكفاءات والتخصصات النادرة.

وبالرغم من وجود حصر دقيق لبعض الفئات للاحتياجات الفعلية التي تم إصدار قواعد بشأنها والتي يمكن معرفة العجز والزيادة بها[xxvi]، إلا أنه تم تشغيل بعض خريجي الكليات العلمية مثل كلية الهندسة في عدد من الوظائف الإدارية والفنية التي لا تتناسب كليًّا مع حملة هذا المؤهل، حيث لاتفيد هذه الكوادر أو تضيف لتلك الوظائف شيئًا.

كما تمت مناقشة فكرة تطوير أنظمة الهجرة من خلال دراسة وزارة الخارجية لوضع قانون موحد للهجرة، وتعيين قناصل فخريين من المهاجرين المصريين في المناطق البعيدة عن مقار السفارات والقنصليات المصرية من أجل تقديم التيسيرات لزملائهم وربطهم بالوطن[xxvii]. ومن الإجراءات التي اتخذت للمبعوثين أنه تم منحهم تيسيرات جمركية جديدة لهم وللمعارين للخارج، وللعاملين بعقود خاصة ممن حصلوا على ترخيص من وزارة الداخلية، وذلك بشرط أن يتم الحصول على تصديق من وزارة الخارجية بكشف عما تحويه أغراضهم الشخصية أو الوارد معهم لدى وصولهم؛ بحيث يكون التصديق على هذه الكشوف مقصورًا على القنصل المختص قبل وصول المعار أو المبعوث؛ وقد واجهت الذين وصلوا بدون هذا الترخيص تعقيدات أدت إلى حرمانهم من التمتع بالإعفاءات المقررة لهم[xxviii].

وعلى الجانب الآخر سمحت جهات مختلفة في مصر بالالتحاق ببعثات أو إجازات دراسية أو قدمت منحًا علمية للعاملين بها، ومنها وزارة الصناعة التي قامت بترشيح أفراد متميزين حتى يتسنى لهم الاستفادة من المنح المقدمة من الحكومة الفرنسية- على سبيل المثال- وكذلك من خلال الاتفاق الثقافي الموقع بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية بولندا الشعبيةعام ١٩٦٨/١٩٦٧ حيث كانت المنحة في مجال تكنولوجيا العمليات البتروكيميائية، وتم ترشيح مبعوثين اثنين من الأخصائيين للسفر في فبراير ١٩٦٧، ومنحة لفرد في أبريل ١٩٦٧[xxix](*)، وقد تم ترشحهم من خلال المؤسسة المصرية العامة لصناعة الحديد والصلب للاستفادة منه، من خلال برنامج المعونة الفني.

كما قدمت الحكومة بعض التسهيلات للمبعوثين والمعارين العائدين من الخارج من خلال منحهم بعض الإعفاءات الجمركية مقابل تقديم مستندات كاملة، فبالنسبة لحاملي الدكتوراه ينبغي تقديم شهادة من إدارة البعثات بالقاهرة تتضمن تحديد تاريخ بداية ونهاية الدراسة للمبعوث والدرجة العلمية التي حصل عليها (دكتوراه أو ما يعادلها)[xxx].

كما تم اقتراح إنشاء جمعيات تعاونية من المبعوثين والدارسين طبقًا لقانون التعاون الإسكاني على أن توفر لهم وزارة الإسكان قطع أرض مناسبة في المدن الجديدة، وذلك بعد عودتهم للوطن[xxxi].

وخلاصة القول أن الرئيس جمال عبد الناصر[*] اتخذ بعض الإجراءات والتسهيلات التي من شأنها العمل على جذب بعض المبعوثين المصريين ومحاولة الاستفادة من علمهم وخبراتهم التي اكتسبوها بالمهجر؛ في أماكن تناسب تخصصاتهم والمكانة العلمية التي وصلوا إليها، حتي يتم تقليل نسبة السلبيات الناجمه عن استقرار المبعوثين بالمهجر ، لأن البعثات المرسلة للخارج تعد اللبنه الأولى للكفاءات التى وتستقر بدول المهجر، وبذلك تُفقد الجهود المبذوله لتكوين كوادر تمكن الدولة المصرية من تنفيذ خطط التنمية لديها، والدفع بالبلاد نحو وضع اقتصادى وعلمى واجتماعى أفضل، لذلك منح المبعوثين الاهتمام الذي يستحقونه والرعاية والتقدير الذي يناسبهم، وذلك من خلال التعاون بين المكاتب الثقافية، والقنصليات، والسفارات المصرية المنتشرة في عدد من دول العالم الجاذبة للكفاءات. ولكن بعد وفاته في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠تم اتباع سياسة مختلفة عن ذى قبل، حيث قل ذلك الاهتمام والذى ظهر في قلة أعداد البعثات المرسلة حسن متابعة المبعوثين وما ترتب على ذلك من زيادة نسبة الخسائر التى أصابت الدولة المصرية ومنها فقد الكفاءات العلمية التى تم إعدادها من خلال استقرارها بالمهجر؛ والخسائر المادية التى تكبدتها طوال سنوات درستهم بالداخل.

هوامش الدراسة

(١) الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٥٨، ٢٥ يوليو ١٩٨٣، ص ٢٥.

(١) سامية حسن إبراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور١٩٠٨ -١٩٢٥، مركز تاريخ مصر المعاصر، سلسلة مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ١٢٤.

(١) المرجع نفسه.

(١) مجلس الوزراء، إدارة المحفوظات، اقتراح وزارة المعارف العمومية وضع نظام خاص للطلبة الذين يدرسون في الخارج، بجلسة ٢٠ سبتمبر ١٩٣١، دوسيه ٩– ٧/١، الكود ٠١٣٧٢٨ – ٠٠٠٨١ .

(١) مجلس الوزراء، مكاتب البعثات بالخارج والإدارة العامة للبعثات، محفظة ٧٩٢، دوسيه ٩ – ١٢/١، الكود ٠١٣٧٣٣ – ٠٠٠٨١.

(١) المصدر نفسه.

(١) مجلس الوزراء، كشوف بأسماء أعضاء البعثات العائدين من الخارج، بتاريخ أبريل ١٩٥٧، محفظة ٧٩٣، الكود ٠١٣٧٤١ – ٠٠٠٨١ .

(١) مجلس الوزراء، مكاتب البعثات بالخارج والإدارة العامة للبعثات، محفظة ٧٩٢، دوسيه ٩ – ١٢/١، الكود ٠١٣٧٣٣ – ٠٠٠٨١ .

(١) المصدر نفسه.

(١) مجلس الوزراء، مكاتب البعثات بالخارج والإدارة العامة للبعثات، محفظة ٧٩٢، دوسيه ٩ – ١٢/١، الكود ٠١٣٧٣٣ – ٠٠٠٨١ . مجلس الوزراء، مكاتب البعثات بالخارج والإدارة العامة للبعثات، محفظة ٧٩٢، دوسيه ٩ – ١٢/١، الكود ٠١٣٧٣٣ – ٠٠٠٨١ .

(١) مجلس الوزرا، مكاتب التعليم العالي (خطاب أ.د. وزير التعليم العالي والبحث العلمي بشأن طلب أعضاء البعثات المطالبين بالنفقات لعدم العودة باستعادتهم لدفع أصل الديون الصادرة)، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٩٨، محفظة ٥١٤، دوسيه ٨١٨، الكود ١٤٦٥٦٠ – ٠٠٠٨١.

(١) مجلس الوزراء، المكاتب البعثات والإدارة العامة للبعثات، الإدارة العامة للبعثات، ١٩٥٦، الكود الأرشيفي ٠١٣٧٣٤ – ٠٠٠٨١.

(١) أحمد فؤاد، على مصطفى مشرفة، ط ١، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ٣٦ – ٣٩ .

(*) تمكنت الباحثة من حصر وتجميع عدد من البعثات من خلال الملفات الشخصية المتاحة في ملفات دار الوثائق القومية والتي اشتملت على بيانات كثيرة خاصة بكل مبعوث، فضلا عن الجداول الصادرة من دليل الأفراد العلميين.

(**) أنظر الجدول ص ص ١٣، ١٤.

(***)هو الدكتور وليم لوني .

(١) مجلس الوزراء، وزارة الصحة العمومية –إيفاد مبعوثين للتدريب على استعمال النظائر المشعة، ١٢ يناير ١٩٥٥، المذكرة رقم ٢ المرفوعة إلى مجلس الوزراء، المحفظة ٣٩٨، دوسيه ١٣٥ –١٠/ ٣٨، الكود الأرشيفي ٠٠٨١–٠٩٢١٢٢.

(١) وزارة الخارجية، الإدارة الثقافية، بعثة وزارة التربية والتعليم على حساب مؤسسة روكلفر، ملف رقم ٣٩، ٤٧، ٣١، الكود الأرشيفي ٠١٢٧١٥ – ٠٠٧٨ .

(١) وزارة الحربية، قرار بشأن لائحة البعثات والإجازات الدراسية لوزارة الحربية، ٢٥ أبريل ١٩٥٥، محفظة ٣٨، ملف ٢٢، الكود الأرشيفي ٠٠٠٤٩١ – ٠٠٧٦ .

(١) وزارة الحربية، قرار بشأن لائحة البعثات والإجازات الدراسية لوزارة الحربية، ٢٥ أبريل ١٩٥٥، محفظة ٣٨، ملف ٢٢، الكود الأرشيفي ٠٠٠٤٩١ – ٠٠٧٦ .

(*) كانت تلك القواعد مطبقة بقدر كبير من الحذر والحرص؛ لأنها خاصة بجهة عسكرية لا مجال إلى الإخلال بقواعدها.

(١٨) البعثات، وزارة التربية والتعليم –إدارة البعثات–حسابات البعثات، صور تسويات مارس ١٩٥٦، كود ١٥٨١٤٣ – ٤٠٣١ .

(**) يحتوى هذا الملف على مجموعة ملفات من الحسابات المالية وتسويات خاصة بالبعثات الصادرة من وزارة التربية والتعليم، والتي أوضحت المبالغ الطائلة التي تكبدتها الخزانة المصرية لإرسال المبعوثين من أجل تطوير إمكانياتهم العلمية والثقافية والفكرية واللغوية ونتيجة احتكاكهم بعلماء آخرين ذوي دراسة وعلم وثقافة مختلفة .

(١) مجلس الوزراء المنح والبعثات والإجازات، ١٠ ديسمبر ١٩٦٦، ملف ٤٦٧٥، محفظة ٢٧٩٨، الكود الأرشيفي ٠٥٠١٢٠ –٠٠٨١ .

(١) البعثات، وزارة التعليم العالي، برنامج البعثات الخارجية، جامعة القاهرة، ١٩٦٠– ١٩٦١، الكود الأرشيفي ١٦١٤٦٣ –٤٠٣١ .

(١) البعثات، أوراق تخص بيان بجلسات هيئة خبراء البعثات عام ١٩٦٢، الكود الأرشيفى ١٦٨٥٦٤ –٤٠٣١ .

(١) دونالد مالكوم ريد، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة، ترجمة إكرام يوسف، مكتبة الأسرة، سلسلة المئويات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧، ص ٢٩١.

(١) مجلس الوزراء، وزارة الصحة العمومية –إيفاد مبعوثين للتدريب على استعمال النظائر المشعة، ١٢ يناير ١٩٥٥، المذكرة رقم ٢ المرفوعة إلى مجلس الوزراء، المحفظة ٣٩٨، دوسيه ١٣٥ –١٠/ ٣٨، الكود الأرشيفي ٠٠٨١–٠٩٢١٢٢.

(١) الأهرام، ١٦ يونيه ١٩٦٩، ص١ .

(١) الأهرام، ٢٦ يونيه ١٩٦٩، ص ١ .

(١) زكى الحكيم، المرشد في نظام السيارات والسلع بدون تحويل وإجراءات الهجرة والعمل بالخارج، اشركة المصرية للطباعة والنشر،١٩٧٢، ص ٢١.

(١) الأهرام، ٧ مارس ١٩٧٣، ص ٤ .

(١) الأهرام، ٢٨ أبريل ١٩٧٣، ص ١ .

(١) وزارة الصناعة، لجنة البعثات والإجازات الدراسية، محفظة ٢١٢، ١٧نوفمبر ١٩٦٨، الكود الأرشيفي ٠٠٣٢١٠ –٣٠٢٢ .

(*) المذكرة رقم (٢)، والمذكرة رقم (١) الصادرة بشأن ترشيح الهيئة العامة للتصنيع للاستفادة من المنحة المقدمة من الحكومة الفرنسية تحت برنامج العون الفني عام ١٩٦٧ .

(١) الأهرام، ١٧ أغسطس ١٩٦٩، ص ٤ .

(١) المصدر نفسه.

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر دينا عبد الحميد محمد ،هجرة الكفاءات العلمية من مصر (١٩٤٥ –١٩٨١)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

.